مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9685

الجمعة، 12 تموز/يوليه 2024، الساعة 10/30

نيويورك

الرئيس	السيدة إفستيغنيفا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد يحياوي
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبتش
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بين
	فرنسا	السيد جارو – دارنو
	مالطة	السيدة كسار
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إكرسلي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2024/509)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 10/35.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2024/521)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ليوناردو سانتوس سيماو، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/521، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيماو.

السيد سيماو (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني اليوم أن أعرض تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

أود أن أبدأ بتهنئة الاتحاد الروسي على قيادته في المجلس خلال شهر تموز/يوليه.

بينما تستعد الأمم المتحدة لعقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل بهدف بناء مجتمع عالمي أقدر على الصمود للأجيال الحالية والمقبلة، تعاني منطقة غرب أفريقيا من تحديات جسيمة. وتتجلى صورة مثيرة للقلق – صورة تتسم بتزايد انعدام الأمن وتفاقم الأزمات الإنسانية وعدم كفاية التعاون بين الدول في التصدي لهذه التحديات على نحو فعال، لا سيما في مجال الأمن. وتفاقمت هذه المشاكل بسبب توتر العلاقات بين بعض الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية لا تزال تبعث على القلق، حيث يتفاقم تباطؤ النمو بسبب هذه الاضطرابات السياسية والأمنية.

لقد نزح ما يقرب من 7 ملايين شخص داخليا أو فروا عبر الحدود – وهو عدد يفوق عدد سكان كل واحدة مما يزيد على 100 بلد في جميع أنحاء العالم. على الرغم من الجهود المستمرة والتكلفة الباهظة من الناحية المادية والبشرية، فقد ارتفعت تلك الأرقام مجددًا، مما ترك الملايين من الناس معتمدين على المساعدات الإنسانية. بالإضافة إلى انعدام الأمن اليومي، يتعين على الناس التعامل مع انقطاع الكهرباء وإغلاق المراكز الصحية وعطل الخدمات الأخرى، مما يضع قدرة السكان الهائلة على الصمود تحت ضغط كبير. كما لا تزال أكثر من 000 8 مدرسة مغلقة، وذلك يحرم مئات الآلاف من الأطفال من الحصول على التعليم ويقضي على أساس أي تنمية مستقبلية في بلدانهم. إنه لأمر مقلق للغاية أن نلاحظ أن خطة الاستجابة الإنسانية التي أطلقتها الأمم المتحدة لم يتم تمويلها إلا بنسبة 15 في المئة تقريبًا.

وعلى الرغم من هذه الأجواء المتوترة، من الضروري أيضًا الإقرار بالنجاحات الملحوظة من حيث الممارسات الديمقراطية التي بدأت تظهر في العديد من البلدان وتبرهن على القدرة على الصمود والالتزام بالحكم الديمقراطي. تمكنت موريتانيا من إجراء انتخابات رئاسية طبقًا للمدة المحددة في الدستور. في غمار العملية الانتخابية، طرح المرشحون رؤاهم المستقبلية للبلد أمام قاعدة انتخابية تتنامى درايتها باستمرار. في السنغال، قامت المؤسسات القوية بحل أزمة سياسية، مما مهد الطريق لانتخاب قائد شاب، يحمل آمال التغيير الذي ينادي به الشباب في جميع أنحاء المنطقة. في غانا، بعد إجراء انتخابات تمهيدية لتعزيز العملية الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية، يتأهب البلد لاقتراع آخر لانتخاب القائد القادم للبلد، حيث وصل الرئيس الحالي إلى الحد الأقصى لفترتين رئاسيتين. وفي ليبيريا، خلفت حكومة جديدة بسلاسة الرئيس جورج وياه الذي لم يمنحه الناخبون ولاية ثانية.

بيد أنه يؤسفني انخفاض عدد النساء المرشحات للمناصب التي تُشغل بالانتخابات. وأرحب بنموذج النساء اللواتي ترشحن في

الانتخابات الرئاسية في السنغال، ولكنني أحث بلدان المنطقة على تكييف أطرها التشريعية وطرق تنفيذها، بما في ذلك على مستوى الأحزاب السياسية، حتى تتاح الفرصة لمزيد من النساء لتولي مناصب قيادية على جميع المستويات.

ومن هذا المنطلق، فإننا في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل نعمل على تعزيز دور المرأة القيادي في حل الأزمات السياسية على المستويين الإقليمي والوطني بطريقة عملية للغاية. على وجه الخصوص، وضمن مساعٍ جارية، تقوم شخصيات نسائية أفريقية بارزة بتنسيق جهودها للمشاركة في مسار وساطة يهدف إلى خدمة المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا.

(تكلم بالإنكليزية)

يواصل الحيز السياسي والمدني انحساره، ويتجلى ذلك بوضوح في البلدان التي تعيش مخاض مرحلة انتقالية. وقد أجلت الأنظمة الانتقالية العودة إلى الحكم الدستوري، مما تسبب في مخاوف من استمرار حالة عدم اليقين لفترة طويلة. ووسط تقارير لمنظمات حقوق الإنسان عن انتهاكات ضد المدنيين، حدّت تشريعات وسياسات جديدة من الحريات المدنية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، مع مزاعم عن انتهاكات لحقوق الإنسان تعمق الانقسامات المجتمعية.

وفي غينيا بيساو المجاورة، تأجلت محاكمة المشتبه بهم في محاولة انقلاب 2022، ومعظمهم محتجزون رهن الحبس الاحتياطي منذ أكثر من عامين، إلى أجل غير مسمى بسبب اعتراض المحامين على شرعية المحكمة العسكرية وتكوينها واختصاصها، من بين أمور أخرى.

غير أنه من الضروري أن نعي أن مسائل العدل والمساءلة تمثل محور العديد من النزاعات القائمة في أنحاء المنطقة. بعد 15 عاما، تسلط المحاكمة الحالية في غينيا، والمتعلقة بالبطش العسكري الشرس في 28 أيلول/سبتمبر 2009، الضوء على التصدعات المجتمعية الغائرة والتطلع نحو العدل والمصالحة. كما أحيي بكل إخلاص الجهود التي تبذلها غامبيا وشركاؤها لتسريع تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات في البلد. كما أرحب بالتدابير المتخذة لإنشاء محكمة تختص بالنظر في جرائم الحرب والجرائم الاقتصادية في ليبيريا، بعد مضي أكثر من 20 عامًا على وضع أوزار الحرب الأهلية، كمنبر لتضميد الجراح على الصعيد الوطني وإعادة نسج خيوط النسيج الاجتماعي. وإنني أشيد بالبداية الاستباقية التي اضطلعت بها السلطات الجديدة في السنغال بإجراء إصلاح للسلطة القضائية من أجل خدمة احتياجات السكان، وبالتالي تعزيز الثقة في المؤسسات وتوطيد التماسك الاجتماعي.

ويواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تقديم الدعم لنقابة المحامين في غرب أفريقيا، باعتبارها منتدى لتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والالتزام بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. كما أننا نتابع عن كثب مع شركائنا الجهود التي تبذلها الحكومة والأطراف السياسية المعنية والمجتمع المدني في غامبيا للوصول إلى خاتمة مثمرة لاعتماد دستور جديد يجسد تطلعات الشعب. كما أرحب بتوصيات اللجنة المشتركة المعنية بالصحة والشؤون الجنسانية التابعة للجمعية الوطنية في غامبيا التي دعت إلى تأييد مشروع قانون (تعديل) المرأة لعام 2015 الذي يجرم تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

كما يعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشكل وثيق مع الشركاء – ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والكومنولث – لدعم تنفيذ اتفاق الوحدة الوطنية في سيراليون ومساعدة البلد على التغلب على المظالم المرتبطة بالعملية الانتخابية المتنازع عليها في حزيران/يونيه 2023. ترأست في حزيران/يونيه، بعثة موحدة تضم الجهات الدولية الضامنة أخلاقيًا للاتفاق، بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، حيث عملت على إشراك الطرفين في صياغة اتفاق بشأن المسائل العالقة، والتي التزما بتنفيذها بنزاهة، مما أفضى إلى قيام اللجنة المشتركة بين الأحزاب بتقديم تقريرها لاحقًا إلى الرئيس مادا بيو في 1 تموز/يوليه.

وتواصل حكومات دول وسط منطقة الساحل الثلاث التأكيد على أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لم تعد تخدم مصالحها.

ونتيجة لذلك، قللت هذه الحكومات الانتقالية الثلاث من مشاركتها في آليات التعاون الأمني على الصعيد الإقليمي، في حين لا يزال الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية يشكلان تهديدًا متفشيا، كما أنهما يمتدان أيضًا إلى الدول الساحلية. بيد أن الانسحاب من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يستتبع التخلي عن المزايا الجوهرية للتكتل الإقليمي: وهي التكامل الإقليمي، وحرية الحركة، والتنسيق الأمني، والمنظومة الاقتصادية الإقليمية المتكاملة. وسيكون ذلك مؤذياً للطرفين. ومع إعادة تقييم خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا 2020–2024 بشأن القضاء على الإرهاب، من المهم أن نواصل المشاركة في مبادرة أكرا ودعمها، التي تمثل إطار عمل قيّم لم يحقق إمكاناته بعد. كما يجب علينا تلبية التوقعات الإقليمية، التي أعرب عنها خلال مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 7 تموز/يوليه، بأن قرار المجلس 2719 (2023) – الذي يهدف إلى دعم عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي – سيوفر فرصة ثمينة لتأمين التمويل الكافي والقابل للتنبؤ والمستدام لعمليات دعم السلام.

على الرغم من ذلك، أرى بوادر إيجابية في تيسير الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لنهج أكثر حيوية في مشاركتها مع الدول الثلاث، ومن ذلك التفويض الأخير الصادر عن هيئة رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال مؤتمر القمة في 7 تموز ،يوليه، لرئيس السنغال ديوماي فاي كميسر للجماعة في تعاونها مع بوركينا فاسو ومالي والنيجر، بالتنسيق مع رئيس توغو فور غناسينغبي. وقد ناشدت قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقادة الإقليميين إعطاء الأولوية للتضامن الذي تتميز به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وشجعت قيادة الحكومات الانتقالية في منطقة وسط الساحل على المساهمة في الحفاظ على الوحدة الإقليمية في غرب أفريقيا. ويمثل مؤتمر القمة الاستثنائي المقبل للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مستقبل الجماعة، والذي اتفقت على عقده هيئة رؤساء الدول والحكومات، فرصة طيبة لجميع أصحاب المصلحة للتشاور ورسم طريق المضي قدما بما يخدم مصالح المنطقة دون الإقليمية.

وفي باماكو ونيامي وواغادوغو، نظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مناسبات لتبادل الآراء بين المديرين الإقليميين لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من جهة، وأصحاب المصلحة والسلطات الوطنية من جهة أخرى، لا سيما لضمان وصول الأمم المتحدة إلى المجتمعات المحلية المحتاجة إلى المساعدة الإنسانية. وفي الواقع، يجب أن نضع الناس في طليعة كل جهودنا. وبناء على ذلك، يجب أن نعمل بحزم مع الشركاء لضمان أن تكون الموارد الطبيعية الأساسية، ولا سيما المياه، متاحة بسهولة للمجتمعات المحتاجة إليها لدعم تنميتها المستدامة وللتخفيف بشكل كبير من مصدر لمنافسة غالبا ما تكون مميتة.

وبما أن الحوار أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى، فإنني أشيد بقرار الكاميرون ونيجيريا الشروع في تعليم آخر 36 كيلومترا من حدودهما – من أصل 100 2 كيلومتر – حيث توجد خلافات، والانتهاء من هذا العمل بحلول عام 2025 في إطار لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، التي أترأسها، بدلا من إحالة الأمر إلى محكمة العدل الدولية.

وفي مواجهة التحديات المتعددة، سيبقى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على الدرب. وفي سياق بذل المساعي الحميدة للأمين العام، سأواصل الدعوة إلى المبادئ والممارسات الديمقراطية، فضلا عن العمل لبناء توافق في الآراء وتعزيز الحوكمة الرشيدة والإصرار على احترام حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية. وعلى سبيل التوضيح، فإننا ومن خلال رئاستنا المشتركة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وسلطة ليبتاكو – غورما للفريق العامل الإقليمي المعني بالمناخ والسلام والأمن، نسهم في بناء القدرة على الصمود في ظل تزايد تقلب الظروف المناخية التي تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والنزاعات بين المجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، فقد أحرزنا تقدما كبيرا في تعزيز تعاوننا مع مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل ومكتب التنسيق الإنمائي والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وبعقد اجتماعات الفريق العامل الإقليمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، فإننا نشجع تنفيذ خطط العمل المتعلقة بقرار المجلس 1325 (2000) والقرار 2250 (2015) بشأن تمكين المرأة

والشباب. وفي هذا الصدد، أرحب بالدعم السخي الذي قدمته جمهورية الصين الشعبية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والتنمية والذي أتاح لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان وأفرقة الأمم المتحدة القطرية إنشاء تحالفات وطنية في بنن وليبريا لوضع خطط عمل وطنية بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن وتسخير الإمكانات الهائلة لشاباتنا وشبابنا من أجل تعزيز السلام والأمن في غرب أفريقيا.

فمن خلال التكلم بصوت واحد والتفاعل مع الحكومات والشركاء على مختلف المستويات، يمكننا إحداث تأثير كبير ودائم. وفي هذا الصدد، يمكنني أن أؤكد للمجلس أن الأمم المتحدة لا يزال يُنظر إليها باعتبارها رجل إنقاذ لا غنى عنه في هذه الأوقات الصعبة، بينما تتوقع شعوب المنطقة منا أن نجسد قيم الإنسانية والحياد والنزاهة. وفي الوقت الذي يستهدف مؤتمر القمة المعني بالمستقبل إظهار فعالية العمل التعاوني، أود أن أشكر المجلس مرة أخرى على دعمه في تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وتماشيا مع ولايتنا، سنواصل العمل بالتنسيق مع شركائنا الإقليميين والدوليين لتوطيد السلام والأمن والديمقراطية، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

الرئيسة (*تكلمت بالروسية*): أشكر السيد سيماو على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائدا واحد، وهم الجزائر وموزامبيق وبلدي، سيراليون، فضلا عن غيانا (مجموعة A3+).

وأشكر السيد ليوناردو سانتوس سيماو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، على إحاطته الشاملة.

تحيط مجموعة A3+ علما بتقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2024/521) وتغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرها لجهود الممثل الخاص سيماو وعمله في المنطقة والدور المحوري لمساعيه الحميدة في تنفيذ ولاية المكتب. ونشيد بدول المنطقة على صمودها المستمر في مواجهة التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه أمنها واستقرارها وتوطيد السلام فيها.

ونحن متفائلون بدور مجلس الأمن في توطيد السلام في المنطقة. ويتجلى ذلك في اعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2024/3) بالإجماع بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في أيار/مايو من هذا العام. وقد جمع اعتماد البيان الرئاسي بين جميع أعضاء المجلس الـ 15، ليس لمجرد اعتماد وثيقة بل للتواصل والتشاور وتحديد ودعم حل يهدف إلى معالجة التحديات في المنطقة. ونأمل أن يتمكن المجلس من استخدام نفس النهج في معالجة الحالة الأمنية المستمرة والمقلقة والأزمات الإنسانية على وجه الخصوص.

تقر مجموعة A3+ بدور مؤسسات الدولة في النهوض بالسلام والتنمية في المنطقة وترحب بالإنجازات الإيجابية العديدة في هذا الصدد. ونسلط الضوء على التقدم الملحوظ نحو تحقيق العدالة الانتقالية في تنفيذ غامبيا لتوصيات لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات وإصدار ليبيريا للأمر التنفيذي بإنشاء مكتب محكمة جرائم الحرب والجرائم الاقتصادية في ليبيريا. وتشيد مجموعة A3+ بالانتخابات الناجحة في السنغال وتوغو وموريتانيا. ونشير هنا إلى دور المحكمة الدستورية في بنن واللجنة الانتخابية المستقلة في كوت ديفوار والجمعية الوطنية لكل من توغو والسنغال وتجديد الثقة في اللجنة الانتخابية في غانا. ونشيد بجهود تلك الهيئات في تنفيذ مبادرات للإصلاح الانتخابي ومعالجة التوترات المحيطة بهياكل الحكم الوطنية، والتي تمثل بالتالي معالم رئيسية في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة لبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

وإزاء هذه الخلفية، تود مجموعة A3+ أن توضح النقاط التالية:

أولا، تكرر مجموعة A3+ دعوتها للمجلس إلى إيلاء الاهتمام الواجب للحالة الأمنية المتدهورة بسرعة في المنطقة. فالتهديد المستمر المتمثل في التمرد الجهادي والتطرف العنيف والإرهاب يزداد خطورة مع استمرار تطور أشكال هذه الظواهر واستعصائها على الجهود المبذولة للتصدي لآثارها المدمرة ومعالجتها. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء أنشطة الجماعات المتطرفة مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين المرتبطة بتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في جميع أنحاء المنطقة. وندين بأشد العبارات جميع أعمال الإرهاب والتطرف العنيف وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها تلك الجماعات، وخاصة الهجمات على المدنيين والأهداف المدنية. وتشكل قدراتها التشغيلية القوية، لا سيما في منطقة ليبتاكو – غورما، مصدر قلق بالغ ونحث جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على وقف تمويل هذه الجماعات أو دعمها بالأسلحة.

ونؤكد أهمية دعم الحكومات والهيئات الإقليمية في تفعيل المبادرات القائمة التي تمنع تغذية نزعة التطرف وتكافح انتشار الإرهاب وتتصدى له. كما نحث على إنشاء آلية أمنية مشتركة لاتخاذ إجراءات صارمة للتصدي للجريمة المنظمة ومحاسبة جميع الجهات الفاعلة والرعاة والممولين والمتبرعين.

وترحب مجموعة A3+ بالجهود المبذولة لتعزيز التعاون الإقليمي وبناء المؤسسات للتصدي للتهديد المتزايد للإرهاب في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك جهود حكومة نيجيريا في تنظيم اجتماع أفريقي رفيع المستوى لمكافحة الإرهاب في أبوجا بدعم من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في نيسان/أبريل 2024. ويسعدنا أن الممثل الخاص للأمين العام سيماو شارك في الاجتماع وأجرى على هامشه اتصالات ثنائية مع ممثلين رفيعي المستوى من غانا ونيجيريا والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حيث حصل منهم على تأييدهم للاستفادة من مبادرة أكرا في تعزيز العلاقات بين بلدان الساحل الوسطى والبلدان الساحلية. كما ترحب المجموعة بقرار الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، التي عقدت في شباط/فبراير 2023، بشأن ضرورة تغيير اسم المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب إلى مركز الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب ومراجعة وضعه وهيكله لمواءمته مع الهيئات الدولية المماثلة، وبشأن ضرورة تحسين أوجه التآزر وزيادة تعزيز كفاءة الدول الأفريقية الأعضاء في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

كما نحيط علماً بالبيان الختامي للدورة العادية الخامسة والستين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عُقدت في 7 تموز/يوليه 2024 في أبوجا. ونشير إلى إعادة تأكيد التزام الهيئة بالقضاء على الإرهاب وتفعيل قوة إقليمية لمكافحة الإرهاب ومتابعة فرص التعبئة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والعمل في إطار القرار 2719 (2023) لتحقيق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين.

ثانياً، يشير تقرير المجموعة إلى الحاجة الملحة إلى معالجة الأزمات الإنسانية الحادة في المنطقة والاستجابة لانعدام الأمن الغذائي المتزايد وسوء التغذية وإغلاق المدارس والمشاكل الصحية. ونشير مع القلق إلى الزيادة في التهجير الجماعي القسري للأشخاص والتأثير غير المتناسب على النساء والأطفال. ويساورنا قلق بالغ إزاء الزيادة في عدد المشردين داخلياً واللاجئين وطالبي اللجوء في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا، مع الإشارة إلى أن الأعداد تقترب من 6.9 ملايين نسمة. كما إن العدد المتزايد من اللاجئين وطالبي اللجوء في موريتانيا وبنين وكوت ديفوار وغانا وتوغو المجاورة يثير القلق الشديد.

ونشير إلى أن الأشخاص في تلك الحالات، وخاصة الشباب، ينخرطون في أنشطة عالية الخطورة، بما في ذلك الهجرة، التي تنطوي على تحديات خاصة بها. ونكرر دعوتنا إلى توسيع نطاق المساعدة الإنسانية لمناطق النزاع والبلدان المضيفة، التي لديها موارد محدودة وبنية تحتية اجتماعية مثقلة بالأعباء وبالتالي فهي غير قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لتلك الفئات الضعيفة من الناس. ويساورنا قلق بالغ لأن من أصل مبلغ ال 3.2 بلايين دولار المطلوب لخطط الاستجابة الإنسانية لبوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا التي تستهدف 15 مليون نسمة، لم يُستلم سوى 13 في المائة فقط حتى

23 أيار/مايو. ونحن نتفق مع التقييم المتمثل في أنه بدون تمويل إضافي سيبقى الملايين من الأشخاص المستضعفين بدون دعم حيوي.

ثالثًا، تؤكد المجموعة على الحاجة إلى الحلول السياسية والوحدة في المنطقة. ومن أجل التصدي للآثار البعيدة المدى للتحديات الأمنية والسياسية وغيرها من التحديات، من الأهمية بمكان أن يتبنى جميع أصحاب المصلحة نهج مشتركة وأن يسموا فوق المصالح السياسية والاستقطاب الإقليمي. وبعد الإشادة بدور مؤسسات الدولة في دفع عجلة السلام والتنمية وعمليات العدالة الانتقالية والانتخابات الناجحة في المنطقة، يظل القلق البالغ يساور المجموعة إزاء التحديات التي تواجهها عمليات الانتقال السياسي والأثر المستمر للتغييرات غير الدستورية للحكومات. ولذلك فإننا نشجع الحكومات على التعامل مع ممارسات الحوكمة الرشيدة بشكل شامل. ونشدد على ضرورة أن تلتزم البلدان التي تمر بمراحل انتقال سياسي بالجداول الزمنية للانتخابات وأن تكفل توطيد الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة وإشراك المجتمع المدني في العمليات الديمقراطية.

ونحيط علماً بالتطورات المتعلقة بتشكيل تحالف دول الساحل وموقف هيئة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كما ورد في البيان الختامي للدورة العادية الخامسة والستين للهيئة. وترى المجموعة فرصة للحوار البنّاء وترحب بتعيين فخامة السيد باسيرو ديوماي دياكار فاي، رئيس السنغال، ميسراً للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تعامل الجماعة مع تحالف دول الساحل، بالتعاون مع فخامة السيد فوري إيسوزيمنا غناسينغبي، رئيس جمهورية توغو.

وتعتقد المجموعة بقوة أن الحلول التي تعالج المصاعب الاجتماعية والاقتصادية الكامنة والتوترات المترابطة بين المجتمعات وآثار تغير المناخ لن تؤدي فقط إلى تحسين أوضاع الناس في المنطقة بل ستمنع أيضاً نشوب النزاعات وتخفف من الأوضاع التي تؤدي إلى النزاع، بما في ذلك تطرف الشباب وتجنيدهم واستخدامهم في الجماعات المتطرفة العنيفة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب التصدي بشكل كبير لانتشار وترسيخ الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة في المجتمعات.

وعلى الرغم من تلك التحديات، فإن مجتمعات غرب أفريقيا متجذرة في تقاليد قوية من الاعتماد على الذات والابتكار، والتي يمكن الاستفادة منها للنهوض بحقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمدنية. ولتحقيق تلك الغاية، نعتقد أن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتعزيز الحكم الرشيد والقضاء على التدخل الأجنبي والاستثمار في التنمية أمور حاسمة لاستقرار المنطقة وازدهارها على المدى الطويل.

وفي الختام، ترى المجموعة أن الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تتيح فرصة لنظام الحوكمة العالمي للتعاون من أجل تعزيز الوحدة والتماسك والتعاون في المنطقة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المشتركة. ولا بد، في ذلك الصدد، من حلول عملية وتقدمية مملوكة إقليمياً ومدعومة من المجتمع الدولي.

السيدة بايريسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أرحب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد ليوناردو سانتوس سيماو، وأشكره على إحاطته.

تتمتع منطقة غرب أفريقيا والساحل بإمكانيات هائلة. فالمنطقة من أكثر المناطق شباباً في العالم، ولا سيما منطقة الساحل، حيث تقل أعمار معظم السكان عن 25 عاماً. لذلك يجب علينا أن نسعى للاستجابة لاحتياجات هؤلاء الشباب وإمكاناتهم. ويمكن أن يؤدي الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب المهني إلى تحقيق مكاسب ضخمة نتيجة للتنمية الديموغرافية. ومع ذلك، ما لم تعزز تلك الإمكانية وتستدام، قد تنشأ مخاطر وتحديات كبيرة خارج المنطقة دون الإقليمية.

لقد اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2024/3) بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في أيار/مايو. وهو يمثل رسالة دعم ووحدة وتضامن قوية من المجلس تجاه المنطقة وعمل الممثل الخاص. ويهدف البيان على وجه التحديد إلى تعزيز إمكانات المنطقة ودعمها في مواجهة التحديات التي تواجهها، إلى جانب جهود الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وأود أن أثير ثلاث نقاط.

أولاً، ندعو جميع أطراف النزاع إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني لحماية السكان المدنيين. فالهجمات واسعة النطاق التي تشنها الجماعات المسلحة وتصاعد الاشتباكات مع قوات الأمن الوطني تؤثر على المدنيين. والأطفال والشباب معرضون بشكل خاص للفظائع والتجنيد القسري. وينبغي للسلطات المعنية العمل مع الأمم المتحدة لوضع خطط عمل ملموسة لوضع حد لانتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وتعزيز حماية المدنيين والحصول على الخدمات الأساسية. فعلى سبيل المثال، تعمل سويسرا في مالي على توفير فرص تعليمية في المناطق المتضررة من النزاع. وعلاوة على ذلك، يُعلمنا تقرير الأمين العام (S/2024/521) أن السياق التشغيلي للوكالات الإنسانية لا يزال يمثل تحديًا بسبب انعدام الأمن والقيود المفروضة على الوصول. ونشير في ذلك الصدد إلى القرار 2730 (2024) بشأن حماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

ثانياً، من الأهمية بمكان تعزيز الحوار وتنسيق الالتزامات المتعددة الجنسيات والإقليمية والثنائية من أجل التخفيف من حدة التوترات الداخلية وبين الدول والحيلولة دون تفاقم الأزمات. إن عودة التوترات في المنطقة دون الإقليمية أمر مثير للقلق. ونشيد بجهود المناصرة والمساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص سيماو وغيره من الجهات الفاعلة. كما نرحب بقرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في مايو/أيار 2024 بتعيين ميسر رفيع المستوى للبلدان التي تمر بمراحل انتقالية. ومن أجل إعادة بناء الثقة وإيجاد مخرج من الأزمات العديدة التي تعصف بالمنطقة دون الإقليمية، تظل سويسرا ملتزمة وتسهم في تعزيز مساحات المشاركة والحوار بين مختلف أصحاب المصلحة.

ثالثًا، إن الحيز المدني والسياسي حيوي لملايين الشباب في المنطقة لتحقيق إمكاناتهم الاقتصادية والاجتماعية. وتقلص ذلك الحيز في بعض البلدان أمر يثير القلق. ويسلط تقرير الأمين العام الضوء على حظر أنشطة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، من بين قيود أخرى. إن وجود مجتمع مدني نابض بالحياة يُخضع الحكومات للمساءلة ويضمن الشفافية ويعزز الثقة في الحكومة. ندعو جميع الدول إلى تهيئة بيئة مواتية وضمان احترام حقوق التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، بما في ذلك لأعضاء جميع الأحزاب السياسية. وفي هذا الصدد، تحيط سويسرا علماً بقرار مالي الأخير برفع تعليق الأحزاب السياسية وأنشطة التجمع ذات الطابع السياسي. لذلك نشجع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على مواصلة عمله في تعزيز الإدارة السليمة.

وستواصل سويسرا التزامها بالسلام المستدام والتنمية في المنطقة والتخفيف من المخاطر الأمنية المرتبطة بتغير المناخ. وفي ضوء رئاستنا في شهر تشرين الأول/أكتوبر، سنحرص أيضاً على أن تتيح لنا المباحثات مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي التفكير المعمق في منطقة الساحل، بما يتماشى مع التوقعات الإقليمية وتوقعات البلدان المعنية. ونحث كلا المجلسين على مواصلة دعمهما وتركيزهما على المنطقة.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام سيماو على إحاطته الثاقبة.

ترحب اليابان بالتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخراً في المنطقة، بما في ذلك في السنغال وليبيريا وغامبيا، ومؤخراً في موريتانيا، لا سيما في مجالات الديمقراطية وسيادة القانون والإصلاحات القضائية. كما نرحب أيضاً بالانتهاء بسلام من ترسيم الحدود بين الكاميرون ونيجيريا في حزيران/يونيه. وفي الوقت نفسه، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء تزايد انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي والأزمات الإنسانية والآثار السلبية الشديدة لتغير المناخ وركود التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الساحل.

في هذا الصدد، لا يمكن المبالغة في أهمية جهود الوساطة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ودور المساعي الحميدة الذي يؤديه من خلال العمل عن كثب مع المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وندعو دول المنطقة وغيرها من الجهات المعنية إلى التنسيق والتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا من أجل تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين.

لا نحتاج، في معالجة التحديات التي تواجهها المنطقة، إلى حلول قصيرة الأجل فحسب، بل إلى نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية بمنظور طويل الأجل يضع الأمن البشري في صميم اهتماماته. في ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، فيما يتعلق بالأمن، باتت منطقة الساحل الأوسط الآن بؤرة للإرهاب، وفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي لعام 2024. أجل، هناك حاجة إلى القوة أو التدخل المادي لمواجهة الإرهاب. ولكن عندما لا تحترم قوات الأمن سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فلا يمكن للناس والمجتمعات أن تثق بمؤسسات الدولة. لذلك يمكن للإرهابيين مرة أخرى استغلال الهشاشة المجتمعية.

ثانياً، يجب أن يكون لدى الناس شعور بامتلاك زمام الأمور في بناء مجتمع قادر على الصمود. ولتحقيق ذلك، فإن التمثيل الديمقراطي أمر حيوي، كما أن الحيز السياسي والمدني أمر ضروري، واستيعاب الجميع في كل العمليات التي تجسد أصوات مختلف الجهات الفاعلة، مثل النساء والشباب، أمر أساسي. أما فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية في بوركينا فاسو وغينيا ومالي والنيجر، فمن المهم أن يواصل المجتمع الدولي المشاركة في هذا الصدد مع تلك البلدان، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى معالجة الأزمة الإنسانية الآنية. تعاني وكالات العمل الإنساني من صعوبات في القيام بالعمل بسبب انعدام الأمن والقيود المفروضة على الوصول وغيرها من القيود اللوجستية وخاصة في الساحل الأوسط. وندعو إلى إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع الأشخاص المحتاجين بصورة كاملة وآمنة وسريعة ودون عوائق. تقدم اليابان من جانبها الدعم الإنساني، من خلال المنظمات الدولية، لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، وتوفير الخدمات الأساسية مثل المياه والصحة، والتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ، ومساعدة النازحين داخلياً واللاجئين والمجتمعات المضيفة، من بين أمور أخرى.

إن العديد من التحديات التي تواجهها المنطقة هي تحديات عابرة للحدود. وتشيد اليابان بالجهود الإقليمية مثل مبادرة أكرا وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات والمناقشة الأخيرة لتفعيل القوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتصدي للتهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية. وإدراكاً منا بأن الإرهابيين يستغلون الانقسامات الإقليمية، فإننا نشجع الحوار بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبوركينا فاسو ومالي والنيجر لحماية مكاسب التكامل الإقليمي.

في الختام، يجب أن يظل مجلس الأمن ملتزماً بالمساهمة في تحقيق الاستقرار والازدهار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص سيماو على إحاطته.

خلال الفترة الأخيرة، بذلت دول غرب أفريقيا والساحل جهوداً للحفاظ على السلام وتعميق التعاون وحققت نتائج إيجابية. بيد أنه قد تعين عليها أن تواجه تحديات متعددة أثناء قيامها بذلك، بما في ذلك الوضع الإرهابي الخطير والصعوبات الاقتصادية والإنمائية المتزايدة وتزايد انعدام الأمن الغذائي. وينبغي للمجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يقدما دعماً بناء وهادفاً بدرجة أكبر. ولدي ثلاث نقاط أود أن أدلي بها.

أولاً، منذ بداية هذا العام، أكملت السنغال وموريتانيا انتخاباتهما العامة بنجاح، وتستعد غانا وكوت ديفوار بنشاط للانتخابات، بينما تشارك بوركينا فاسو وغيرها من الدول في حوار سياسي داخلي. إن النهوض بهذه الأجندات السياسية الهامة له أهمية كبيرة في توطيد السلام والاستقرار الإقليميين. ونرحب بالقمة الأخيرة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإعادة انتخاب نيجيريا كرئيس دوري للجماعة ونتوقع أن تواصل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التنسيق والتعاون مع دول المنطقة لتلعب دوراً رائداً في تعزيز الوحدة الإقليمية والحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتعزيز التنمية الإقليمية. وفيما يتعلق بالتحولات السياسية في مالي والنيجر وبوركينا فاسو وغيرها، ينبغي على المجتمع الدولي التمسك بمبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، وتجنب الضغط الشديد، وتشجيع جميع الأطراف على تجاوز خلافاتهم من خلال الحوار، ودعم بلدان المنطقة في استكشاف مسارات التنمية بما يتماشى مع ظروفها الوطنية.

ثانياً، تقدر الصين الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان المنطقة لمكافحة الإرهاب وتعرب عن قلقها البالغ إزاء خطورة المشكلة في المنطقة. يشير الأمين العام في تقريره (S/2024/521) إلى أن غياب التنسيق بين المبادرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب ونقص التمويل قد حدّا من فعالية عمليات مكافحة الإرهاب الإقليمية. ترحب الصين بالتعزيز الفاعل للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للوحدة المشتركة لمكافحة الإرهاب والإعلان عن إنشاء مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب في نيجيريا في الاجتماع الأفريقي رفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب. إننا ندعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مواصلة الاضطلاع بدور ريادي في الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب وفي تعزيز التكامل والتنسيق بين مختلف المبادرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب. تقف دول مثل مالي والنيجر وبوركينا فاسو في طليعة الدول التي تتصدى للإرهاب وتتحمل العبء الأكبر من عواقبه. وعليه، ينبغي للمجتمع الدولي تقديم المزيد من الدعم البنّاء من حيث التمويل والمعدات والإمدادات اللوجستية.

ثالثاً، هناك أكثر من 25 مليون شخص في منطقة الساحل في حاجة ماسة حالياً إلى مساعدات إنسانية عاجلة، حيث يواجه أكثر من 32 مليون شخص خطر انعدام الأمن الغذائي. ومع ذلك، فإن المساعدات الخارجية لبلدان المنطقة آخذة في التناقص، وأصبح الحصول على الائتمان والتمويل الأجنبي أكثر صعوبة. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة، الحفاظ على مستويات مساعداتها وتنفيذ التزاماتها من خلال إجراءات ملموسة. يجب أن ينصب التركيز على مساعدة بلدان المنطقة لتعزيز بناء القدرات من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب والعنف. وتولي الصين أهمية كبيرة للتحديات التي يفرضها تغير المناخ على تلك البلدان وتشعر بالقلق إزاء افتقارها إلى الوسائل والقدرة على مواجهة تلك التحديات. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها التمويلية المتعلقة بالمناخ في أقرب وقت ممكن، وتسوية الديون التاريخية وتقديم المساعدة العملية لبلدان المنطقة لمواجهة تأثير تغير المناخ.

ومؤخراً، وبعد انقطاع دام ثلاث سنوات، أصدر المجلس بياناً رئاسياً (SC/15708) حول الوضع في المنطقة، مما يدل بوضوح على الاهتمام الذي يوليه المجلس لهذه القضية، وهو ما نرحب به.

ستواصل الصين دعم عمل الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومكتب مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وتعميق التعاون مع بلدان المنطقة في جميع المجالات والمساهمة في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر ليوناردو سانتوس سيماو على إحاطته.

لا تزال منطقة غرب أفريقيا والساحل تواجه تحديات تهدد استقرارها السياسي وأمنها. وفي هذا السياق، فإن دور مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في توفير المساعي الحميدة والوساطة والتيسير السياسي في إطار الدبلوماسية الوقائية يكتسي أهمية أكبر من أي وقت مضى.

إن عمل المكتب في مجال منع نشوب النزاعات والحد من التوترات المتعلقة بالانتخابات وعمليات الانتقال السياسي، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، جدير بالثناء.

فقد اتخذت عدة بلدان خطوات مهمة لتوطيد عملياتها الديمقراطية وإرساء مؤسساتها، مثل إجراء انتخابات سلمية في الأشهر الأخيرة في ليبيريا والسنغال. كما أُحرز تقدم في العمليات الانتخابية في كوت ديفوار وغانا وموريتانيا، وفي الإصلاحات الدستورية في غامبيا.

ويجب استكمال العمليات الانتخابية المقررة للعودة إلى الحياة الديمقراطية وفقًا للجدول الزمني المحدد. وفي هذا الصدد، فإن إعلان مالي وبوركينا فاسو عن تأخير هذه المواعيد النهائية حتى عامي 2027 و 2029، على التوالي، وإعلان غينيا عن إمكانية عدم الالتزام بالإطار الزمني للانتخابات، يشكلان مصدر قلق.

إن إشراك جميع شرائح السكان في الحياة السياسية يعزز التماسك الاجتماعي. ولهذا السبب لا يمكن إغفال تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

وتعتبر مبادرة أكرا خطوة مهمة لمواجهة تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل واستمرار خطر انتشار الإرهاب. ويجب الانتباه إلى الصلة القوية بين الجريمة المنظمة والإرهاب في الأنشطة غير المشروعة مثل الاتجار بالأسلحة والموارد الطبيعية والمخدرات.

وتفيد تقارير عن حالات أخذ الرهائن والابتزاز والهجمات الانتحارية في حوض بحيرة تشاد. كما تجري أنشطة إرهابية في خليج غينيا. وإزاء هذه الخلفية القاتمة، نرحب بالخطوة الإيجابية للغاية المتمثلة في إنشاء المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب في أبوجا، بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

إننا نرحب بأي مبادرة رامية إلى مكافحة الإرهاب، ولكن يجب أن تكون في إطار احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

يؤدي العنف إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. ويحتاج 25,8 مليون شخص إلى المساعدة في منطقة الساحل. ويتجاوز عدد النازحين 6,2 ملايين. ويتضرر 32,9 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في منطقة غرب أفريقيا. فلا بد من تعزيز المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي لتخفيف هذه الويلات.

إن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي هو مفتاح التصدي للتحديات التي تواجه منطقة غرب أفريقيا. والجهود التي يبذلها المكتب لتوثيق التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبوركينا فاسو ومالي والنيجر جديرة بالثناء وينبغي أن تستمر. وينبغي أيضاً مواصلة العمل المشترك مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بشأن التحديات المشتركة في منطقتي غرب ووسط أفريقيا، مثل تنسيق الجهود الرامية إلى التخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ.

أخيرا، تعيد إكوادور تأكيد دعمها للعمل الشامل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وترحب، على وجه الخصوص، بالأنشطة التي تجري في مجالي المرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص سيماو على إحاطته الزاخرة بالمعلومات وعلى عمله المستمر في المنطقة.

لقد شهدنا خلال العام الماضي الخفض التدريجي لقوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وإنهاء نظام الجزاءات المفروضة على مالي، وحل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وانتهاء تقديم تقاريرها. وفي هذا الوقت، الذي أصبحت فيه فرص مناقشة مسائل غرب أفريقيا ومنطقة الساحل قليلة ومتباعدة، تكتسي ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وتقاريرها أهمية أكبر من أي وقت مضى. ولذلك، تواصل الولايات المتحدة تأييدها القوي للبيان الرئاسي الصادر في أيار/مايو (S/PRST/2024/3) الذي يؤكد من جديد التزام المجلس تجاه المكتب ومنطقة غرب أفريقيا والساحل.

في الوقت الذي انصرفت فيه أنظار العالم إلى أماكن أخرى، لا تزال هذه المنطقة تعاني. ولا تزال شعوب المنطقة تعاني. ولا يزال الإرهاب والتطرف العنيف يعصفان بالمجتمعات المحلية، وهو اتجاه يتفاقم ويتسارع منذ الانسحاب القسري لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتجد الحكومات صعوبة في استعادة السيطرة على الأراضي، وتسجل مستويات قياسية من العنف. وفي الوقت نفسه، تلجأ بعض الحكومات إلى أساليب متشددة لمكافحة الإرهاب بينما تتجاهل أسباب التهميش، مما أدى إلى تفاقم الحالة الأمنية.

إن التهديد يزداد انتشارا. فقد شهدنا هذا العام استمرار الهجمات والنزوح في بنين وتوغو، وشهدنا تدهور الحالة الأمنية في حوض بحيرة تشاد، وشهدنا تصاعدا في الهجمات وحوادث الاختطاف في شمال شرق نيجيريا.

وتلتزم الولايات المتحدة بإقامة شراكات شاملة، بوسائل منها استراتيجيتنا لمنع النزاعات وتعزيز الاستقرار، من أجل التصدي للعوامل الهيكلية التي تسبب النزاعات، بما في ذلك العنف الجنساني. ونحن ملتزمون بالحكم الديمقراطي القائم على احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

وعلى هذا الصعيد، كان هناك بصيص من الأمل. ونشيد بالانتقال الديمقراطي للسلطة في ليبيريا والسنغال بعد الانتخابات التي

جرت هذا العام. ونرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها غامبيا لإصلاح نظامها القضائي وإنشاء محكمة مختلطة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. والواقع أننا نشعر بالارتياح إزاء ما قاله وزير الخارجية تانغارا الشهر الماضي (انظر S/PV.9662) عن شراكة غامبيا الإيجابية مع لجنة بناء السلام، ونشيد بقرار رفض مشروع القانون المتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

لكن في الوقت نفسه، لا تزال الولايات المتحدة تشعر بالقلق من تقلص فرص الوصول إلى الحيز السياسي والمدني في المنطقة، بسبل منها حظر الاحتجاجات وتقييد حرية التعبير. هذا إضافة إلى الحالة الإنسانية التي تزداد سوءا في منطقة الساحل وغرب أفريقيا. ووفقا لما أفاد به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يحتاج 25,8 مليون شخص في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا إلى المساعدة الإنسانية والحماية هذا العام. وفي المنطقة ككل، يعاني 32,9 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، ويستمر عدد النازحين في الارتفاع.

إن الولايات المتحدة هي أكبر جهة مانحة منفردة في المجال الإنساني في أفريقيا، حيث قدمت أكثر من 1,9 بليون دولار من المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء القارة منذ بداية عام 2024. لكن مهما بلغت المساعدة التي قدمناها، نعلم أنه لا يزال غير كافٍ. وعلى المجتمع الدولي أن يقدم المزيد. ويجب أن يبذل مزيدا من الجهد، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة. والأهم من ذلك أن على دول المنطقة أن تبذل مزيدا من الجهود.

وتؤكد الولايات المتحدة خصوصا على ضرورة تعيين منسق مقيم للأمم المتحدة في النيجر. فالمنسقون المقيمون يؤدون دورا بالغ الأهمية في دعم جهود التنمية التي تبذلها الأمم المتحدة، وفي ضمان إيصال المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها. والحاجة إلى هذا الدعم واضحة.

أخيرا، لا يمكننا مناقشة مسألة السلام والأمن في أفريقيا دون ذكر المأساة الجارية في السودان. وقد تحدثت بإسهاب عن النطاق الهائل الذي بلغته الكارثة الإنسانية في السودان – العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والتهديد وواقع المجاعة. وأشعر بالامتنان لأن المجلس قد أجمع على الدعوة إلى إنهاء هذه الفظائع، سواء في الفاشر وما حولها أو في جميع أنحاء البلد. إلا أنه، بينما نتكلم، يهدد النزاع بالتحول إلى أزمة إقليمية أكبر، في حين أن المساعدات الإنسانية لا تزال بعيدة عن تلبية الطلب الكبير الذي لا يمكن تصوره. لقد آن منذ فترة طويلة للأطراف أن تسمح بوصول الغذاء والماء والدواء إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وندعو إلى مواصلة الضغط والرسائل من مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين بشأن ضرورة قيام قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية بإنهاء العقبات التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية وبدء المفاوضات.

وتشيد الولايات المتحدة بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدعم المنطقة. ولكن في هذه اللحظة الصعبة للغاية التي تمر بها المنطقة، يجب على المجلس أيضاً أن يتصرف. فهذه ليست مشكلة أفريقية لها حل أفريقي؛ فالإرهاب مشكلة عالمية تتطلب حلاً عالمياً دعماً للقيادة الأفريقية. ويجب أن نلتزم بالعمل الجماعي. ويجب أن نعقد العزم على الوقوف وراء شركائنا الأفارقة في معالجة تلك القضايا.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام سيماو على ملاحظاته الثاقبة، لا سيما بشأن آخر التطورات في المنطقة.

وبما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن بشأن هذه المسألة منذ اعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2024/3) بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، أود أن أؤكد مجدداً دعم بلدي القوي لعمل المكتب في المجالات الأمنية والسياسية والإنسانية وحقوق الإنسان.

هناك رسالتان ملفتتان للنظر تضمنهما التقرير عن أنشطة المكتب (S/2024/521) أود أن أتطرق إليهما في ملاحظاتي اليوم.

أولاً، مع استمرار الأزمات المتعددة الأبعاد والمترابطة، أفاد المكتب أن أكثر من 200 8 مدرسة لا تزال مغلقة في منطقة الساحل

الأوسط، مما يؤثر على أكثر من 1,5 مليون طفل. وفي الحالات المتأثرة بالنزاعات، يعتبر التعليم شريان حياة للأطفال في خضم الاضطرابات وعدم الاستقرار. وهو يؤدي دوراً محورياً في تعزيز قدرة الأطفال وأسرهم على الصمود ويساهم في منع تجنيدهم واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة.

ثانياً، يشير التقرير إلى غياب التقدم الملحوظ في تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار. فمن دون تمثيل المرأة، لن تستفيد الحكومات المعينة حديثاً بشكل ديمقراطي ولا الهياكل الانتقالية من وجهات النظر والمهارات والخبرات التي تشتد الحاجة إليها والتي تجلبها المرأة إلى طاولة المفاوضات. وتخشى سلوفينيا من أن الصورة القاتمة لاستمرار أوجه عدم المساواة وعدم القدرة على تحسين حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة، لا تسهم إلا في خلق بيئة تزدهر فيها الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة وتتوسع.

إن البيئة الأمنية المحفوفة بالمخاطر والتهديدات الإرهابية المستمرة في منطقة الساحل الأوسط والمناطق المجاورة لها هي مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا. وتؤدي الهجمات الإرهابية على المراكز الصحية والاحتياطيات الغذائية وخدمات المياه والمدارس وأماكن العبادة إلى أزمات مدمرة في مجال الحماية، لا سيما بالنسبة للنساء والأطفال. وتمثل إدانة الحسن، القائد السابق للشرطة الإسلامية في تمبكتو، من قبل المحكمة الجنائية الدولية مؤخراً خطوة مهمة لضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في المنطقة. وفي الوقت نفسه، يؤكد ذلك من جديد التزام المجتمع الدولي بتحقيق العدالة وضمان المساءلة عن الفظائع، بما في ذلك تلك التي ترتكبها الجماعات الإرهابية والمتطرفة ضد السكان المدنيين.

وهذا يقودني إلى نقطتي الأخيرة. لطالما عانت منطقة غرب أفريقيا والساحل من عدم الاستقرار والنزاعات، ومع ذلك فقد أظهر التاريخ مرونتها وقدرتها على التغلب على التحديات، بما في ذلك التراجع الديمقراطي. لقد عالجت المنطقة موجات سابقة من عدم الاستقرار من خلال الجهود الإقليمية المتضافرة وبالتعاون مع الأمم المتحدة. وفي خضم التهديدات المتنامية التي يشكلها الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة، تظل حماية مكاسب التكامل الإقليمي، بما في ذلك في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أمراً بالغ الأهمية. ونخشى أن يؤدي التشرذم الإقليمي إلى إضعاف الاستجابات الجماعية وتفاقم الانقسامات وإعاقة التنسيق الفعال ضد التهديدات المشتركة. تشمل هذه التهديدات العنف وانعدام الأمن الغذائي والضغوطات المناخية التي تزيد من هشاشة الأوضاع وتضعف قدرة سكان منطقة الساحل على مواجهة الصدمات، على نحو ما حذر منه المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة في اجتماع بصيغة آريا عقد في وقت سابق من هذا الأسبوع.

ختاماً، ترحب سلوفينيا بالجهود البارزة التي يبذلها الممثل الخاص سيماو لإعادة إرساء الوحدة والشمولية ودعم غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تجاوز التعقيدات وتأمين منطقة آمنة ومزدهرة وديمقراطية.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيماو، على إحاطته المفيدة اليوم.

في البداية، نشيد باعتماد البيان الرئاسي الذي طال انتظاره (S/PRST/2024/3) بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في أيار/مايو الماضي، وذلك بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها المشاركان في الصياغة، سيراليون وسويسرا. لقد جاء البيان الرئاسي في الوقت المناسب بالفعل، حيث أظهر البيان الرئاسي انخراط مجلس الأمن المستمر في المنطقة وسط أوضاع سياسية وأمنية وإنسانية مقلقة للغاية.

وأود اليوم أن أؤكد على ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، تحث كوريا جميع البلدان التي تمر بعمليات انتقال سياسي في غرب أفريقيا على وضع خطة واضحة للعودة سريعاً إلى النظام الدستوري. وقد أعلنت مالي وبوركينا فاسو وغينيا أو ألمحت إلى إطالة الفترات الانتقالية حتى 2027 و 2029 وربما 2025 على التوالي. وهذا يزيد من حدة التوترات الداخلية مع المعارضة السياسية، ويؤدي إلى ركود التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويزيد من خطر عدم الاستقرار الإقليمي.

علاوة على ذلك، فإن القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع تحد بشدة من الحيز المدني والسياسي، مما يؤدي إلى تدهور حالة حقوق الإنسان. كما أن عدم إحراز تقدم نحو المشاركة الكاملة والمتساوية والآمنة والهادفة للمرأة يقوض الأثر الإيجابي الذي يمكن أن تحققه المرأة في عمليات بناء السلام. من ناحية أخرى، وعلى الرغم من تلك الانتكاسات الديمقراطية في المنطقة، يشجعنا نجاح الانتخابات الرئاسية في السنغال في آذار/مارس الماضي بعد حل التوترات التي سبقت الانتخابات من قبل المجلس الدستوري. وتجدر الإشارة أيضاً إلى التقدم الذي أحرزته غامبيا وليبريا في إنشاء آليات لمعالجة الإفلات من العقاب في سياق العدالة الانتقالية. ونأمل أن تصبح هذه التطورات أمثلة رائدة في المنطقة.

ثانياً، يساورنا قلق بالغ إزاء تشتت الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب بسبب عمليات إعادة الاصطفاف والتوترات الإقليمية الأخيرة. وعلى خلفية حل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وانسحاب مالي وبوركينا فاسو والنيجر من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فإن عدم وجود ردود إقليمية منسقة يزيد من خطر توسع الإرهاب في منطقة الساحل الأوسط التي أصبحت بالفعل بؤرة للإرهاب، وفقاً لتقرير مؤشر الإرهاب العالمي. يثير ذلك أيضاً مخاوف بشأن امتداد الإرهاب إلى الدول الساحلية، لا سيما في شمال بنن وتوغو.

وفي هذا السياق، ندعو جميع البلدان المعنية إلى التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى بهدف مكافحة الإرهاب الإقليمي والتطرف العنيف والجريمة المنظمة على نحو أكثر فعالية. ويحدونا أمل صادق في أن تؤتي المبادرات الأخيرة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ثمارها، بما في ذلك تعيين الرئيس السنغالي فايي ميسراً في تعامل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع تحالف دول الساحل، وقرار عقد قمة خاصة حول مستقبل التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا، والمناقشات بشأن القوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ثالثًا، يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي الحالي والنزوح والتنافس على الوصول إلى الموارد الشحيحة، وكلها أمور عابرة للحدود بطابعها. وفي ظل هذه الظروف، يعتبر دور مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل كمكتب إقليمي بالغ الأهمية، حيث يمكنه الاستفادة من شراكاته الواسعة النطاق لمعالجة تلك التحديات المتفاقمة. ونشيد بالإنجاز الأخير الذي حققه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في تطوير وتجديد بروتوكولات الترحال الرعوي مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك في مساعدة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في استراتيجيتها للقدرة على الصمود. وفي هذا الصدد، باشرت كوريا الجنوبية تقديم الدعم المالي لاستحداث منصب مستشار معني بالمناخ وشؤون الأمن في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ابتداءً من هذا العام.

في الختام، تؤكد جمهورية كوريا من جديد دعمها الثابت لعمل الممثل الخاص للأمين العام سيماو ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمنظمات الإقليمية في توطيد السلام في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

السيدة جارو – دارنو (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثل الخاص على بيانه.

لقد اتسمت الأشهر الستة الماضية بجملة من التحديات المتواصلة في منطقة غرب أفريقيا والساحل، ويأتي في صدارتها الحضور الطاغي للإرهاب. يساور فرنسا قلق عميق جراء الغارات المتتالية، والتي يتجاوز تأثيرها حدود منطقة الساحل ليطال كذلك بلدان خليج غينيا وحوض بحيرة تشاد. يتفاقم هذا التحدي الأمني الكبير بسبب العنف بين الطوائف، والذي يكون المدنيون ضحاياه الرئيسيين.

وتترتب على تلك الحالة عواقب إنسانية وخيمة، لا سيما في مالي وبوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا، حيث يعاني ما يقرب من 33 مليون شخص حاليًا من انعدام الأمن الغذائي. ويزداد الوضع تفاقمًا بسبب تغير المناخ الذي يجعل الحصول على الموارد شاقا للغاية. ستواصل

فرنسا مؤازرة الذين يكافحون تلك الآفات، وحشد الأدوات المتاحة لها بالتعاون مع الشركاء الذين يرغبون في القيام بذلك.

وعلى الصعيد السياسي، تواصل فرنسا تشجيع البلدان المعنية على مواصلة انتقالها نحو عودة إلى نظام دستوري، حتى يتمكن الشعب من اختيار قادته بحرية. وتشكل بعض بلدان المنطقة مصدر إلهام في ذلك الصدد، ولا سيما السنغال، حيث اختتمت عملية الانتقال الديمقراطي في آذار/مارس. وأود أن أكرر تهنئة فرنسا للرئيس فاي، الذي نتطلع إلى العمل معه في السنوات القادمة. كما ستذهب بلدان أخرى إلى صناديق الاقتراع في الأشهر المقبلة. وأود أن أذكّر في ذلك الصدد بالدور الأساسي الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في المنطقة في تقديم أفضل دعم ممكن لإجراء تلك الانتخابات. إن نشاط الديمقراطية وازدهارها مرهون باحترام حرية الصحافة، وحق التظاهر، وحرية تكوين الجمعيات – وهي مبادئ ستستمر فرنسا في دعمها وتشجيعها بالتعاون مع كافة حلفائها.

وعلى جميع هذه الجبهات، لا تزال فرنسا مقتنعة بفوائد التكامل بين الجهات الفاعلة – سواء كانت وطنية، من خلال الحوار مع المجتمع المدني وجميع القوى السياسية، أو دولية، كما هو الحال مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والساحل في المنطقة. وفي هذا الصدد، فرنسا على استعداد لمواصلة العمل مع الشركاء في المنطقة الذين يرغبون في ذلك، في إطار احترام القانون الدولي، والدعوة إلى استمرار اهتمام المجلس.

السيدة كاسار (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام سيماو على ملاحظاته.

تشيد مالطا بمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لجهوده في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وتُظهر الزيارات الأخيرة للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة سيماو دعم الأمم المتحدة لشعوب المنطقة، بما في ذلك سعيها لتحقيق السلام والاستقرار. ومن هذا المنطلق، نؤيد بقوة دعوة المجلس الموحدة من خلال البيان الرئاسي الذي اعتمد مؤخرا بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/PRST/2024/3)، ونشكر سويسرا وسيراليون على جهودهما الدؤوبة.

أما على الصعيد السياسي، فإننا نرحب بتعزيز الحكم الديمقراطي في السنغال وغانا وتوغو وكوت ديفوار. ومع ذلك، يساورنا القلق إزاء عدم إحراز تقدم في ضمان تمثيل النساء مشاركة كاملة ومتساوية ومؤثرة ومأمونة في المناصب التي تُشغل بالانتخاب والتعيين في غينيا والسنغال وبنين وفي جميع أنحاء منطقة الساحل الوسطى. ونحن نؤيد تماماً الدعوة إلى التنفيذ الفعال لخطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتوفير الموارد اللازمة لها والتشريعات التي تعزز المساواة بين الجنسين.

ونقر بتحسن توقعات الأداء الاقتصادي في المنطقة، ونتمنى لكوت ديفوار وبنين النجاح في عودتهما إلى سوق سندات يوروبوند الدولي. كما ترحب مالطة بالالتزام الذي أبدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالحكم الرشيد والنظام الدستوري. ونحث بوركينا فاسو ومالي والنيجر على التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية الأخرى بروح من التعاون والاحترام المتبادل.

ويساورنا قلق عميق من أن تحديات الإرهاب والتطرف العنيف والتغييرات غير الدستورية للحكومات لا تزال تقوض الاستقرار الإقليمي. إننا ندين بشدة جميع الاعتداءات التي تقوم بها الجماعات الإرهابية في المنطقة، بما في ذلك انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ويتحمل المدنيون، وخاصة النساء والأطفال، شدة وطأة هذه المخاطر المحدقة. إن عدد الأطفال الذين جندوا واستغلوا واختطفوا في المنطقة يبعث على الصدمة. ندعو جميع الأطراف إلى زيادة الجهود لحماية الأطفال والتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. يجب أن نحقق نتائج أفضل.

في اجتماع بصيغة آريا الذي عقد الشهر الماضي بشأن العلاقة بين الإرهاب والتطرف العنيف والأمن في المنطقة، أشرنا إلى أهمية التنسيق فيما بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما للحد

من الانتشار المقلق للإرهاب إلى الدول الساحلية. ونستبشر خيراً بتأسيس المركز النيجيري لدرء الإرهاب كمركز إقليمي للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. يجب أن تظل حماية حقوق المجتمعات الضعيفة في طليعة جهودنا الجماعية. لقد شجعتنا التوصيات التي اعتمدها المشرعون في غامبيا للإبقاء على حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في البلد. ونحث بشدة على الإبقاء على هذا الحظر. في الوقت ذاته، يساورنا القلق إزاء التهديدات التي تواجه الحقوق والحريات الأساسية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية والمتسائلين عن هويتهم الجنسانية وغيرهم من ذوي الهويات الجنسية الأخرى في غانا.

ولا يمكن إنكار الآثار السلبية لتغير المناخ على الأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. حيث تتسبب دورات الجفاف المدمرة والفيضانات وارتفاع منسوب مياه البحر في زيادة المعاناة الإنسانية. ويحتاج حاليًا 33 مليون شخص في منطقة الساحل إلى مساعدات إنسانية منقذة للحياة وخدمات الحماية. لذلك يلزم اتباع نهج مترابط ومتعدد التخصصات ومنسق للاستجابة لمخاطر الأمن المناخي. ونرحب بالتقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في تنفيذ نداء داكار للعمل والعمل على تعزيز الشراكات من خلال مبادرات العمل المناخي.

وفي الختام، سنظل ملتزمين بإيلاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الاهتمام الذي تستحقه فعلاً. ونكرر دعمنا لزيادة التقارير التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ضمانًا لتدفق المعلومات إلى المجلس في حينها، مما يعزز قدرته على تلبية متطلبات المنطقة.

السيد إكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام سيماو على إحاطته الإعلامية المفيدة جدا وعلى كل عمله وعمل فريقه.

وأود أن أبدأ بالترحيب بموافقة مجلس الأمن على البيان الرئاسي بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/PRST/2024/3) في فترة تتسم بالتحدي للمنطقة. وكان ذلك إشارة مهمة على دعم المجلس الكامل للسلام والاستقرار في المنطقة. ونشيد بالقائمين على الصياغة، سيراليون وسويسرا، على عملهما الممتاز لضمان الاتفاق عليه.

نود أن نوضح أربع نقاط اليوم.

أولاً، تهنئ المملكة المتحدة موريتانيا والسنغال على الانتقال السلمي للسلطة. لكن الديمقراطية والحيز المدني يتعرضان لضغوط في المنطقة. ونلاحظ أن الجداول الزمنية لاستعادة الحكومات الدستورية في مالي وبوركينا فاسو قد تم تمديدها، ونكرر دعوة المجلس في بيانه الرئاسي الأخير إلى استعادة النظام الدستوري. كما تراجع الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية في غينيا، ولكننا نرحب بتقييم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي يفيد بإحراز بعض التقدم في غينيا، بما في ذلك استفتاء مزمع إجراؤه على الدستور في عام 2024.

ثانيًا، الأمن في منطقة الساحل يشهدا تدهورا مستمرا. إن خطر الإرهاب يتزايد ويتطلب استجابة جادة عابرة للأقاليم. إن اللجوء إلى المرتزقة الأجانب والأطراف الوكيلة ليس الحل. إذ يحفل سجلهم بتصعيد النزاعات الراهنة وإعاقة مسيرة التنمية المستدامة، فضلاً عن أن أساليب عملهم كثيراً ما تمثل مخاطر جسيمة على حماية المدنيين، وقد تجلى ذلك في أحداث مورا بمالي. ويظل يساور المملكة المتحدة القلق إزاء الحالة الأمنية في مالي، خاصة بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. فنحث مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على المساعدة في إعادة جميع الأطراف إلى طاولة المفاوضات. وكذلك ننوه بمؤتمرات القمة الأخيرة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتحالف دول الساحل. ونحث جميع دول المنطقة على البحث عن حلول جماعية للتحدي الأمني المشترك المتزايد. وكما سمعنا في اجتماع صيغة آريا الذي دعت إليه سيراليون في 19 حزيران/يونيه، فإن الجهود الفعالة لمكافحة الإرهاب تتطلب تعاوناً إقليمياً.

ثالثًا، لا تزال الحالة الإنسانية في المنطقة تزداد سوءًا. وقد وصل انعدام الأمن الغذائي، الذي يغذيه العنف والتشريد، إلى مستويات

قياسية في منطقة الساحل الأوسط ونيجيريا. ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم هذه المشاكل. وقد دعم العون من المملكة المتحدة، منذ عام 2019، أكثر من 15 مليون نسمة بمساعدات منقذة للحياة في منطقة الساحل، و 3 ملايين نسمة في نيجيريا منذ عام 2017. غير أن إمكانية الوصول تقيد على نحو متزايد ولا تزال الاحتياجات غير ملباة. فندعو جميع الجهات الفاعلة إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومن دون عوائق.

رابعاً، نرحب بتحسن التوقعات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي، والتي توضح الفرص الهائلة للنمو في المنطقة على الرغم من التحديات العديدة التي تواجهها اليوم. وتتطلع المملكة المتحدة إلى تعميق شراكاتنا في المنطقة والعمل بشكل تعاوني لضمان دفع عجلة النمو والأمن إلى الأمام.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نشكر الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد ليوناردو سانتوس سيماو، على تقريره عن الحالة في المنطقة وعمل مكتبه خلال الأشهر الستة الماضية. إننا نقدر عالياً العمل الذي يقوم به، بما في ذلك ما يتعلق بإقامة حوار مع دول المنطقة. وندعم جهوده.

لقد شهدت الفترة الماضية عمليات انتخابية في العديد من دول المنطقة. ونشيد، على سبيل المثال، بالانتقال السلمي للسلطة في ليبيريا والسنغال الذي تحقق على الرغم من الحالة المتوترة في الفترة التي سبقت الانتخابات في هذين البلدين. ونثني كذلك على العمل الفعال الذي تقوم به لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة التي تشارك في عملية ترسيم الحدود الدولية المعقدة. في السنوات الأخيرة، شكلت مسألة ترسيم الحدود صعوبات بالنسبة للبلدين ولكن الآن، وبفضل جهود اللجنة، أوشكت عملية الترسيم على الانتهاء.

غير أن الحالة الأمنية الإقليمية لا تزال تتسم بتزايد نشاط العديد من الجماعات الإرهابية والإجرامية. فيشكل تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين التهديد الأكبر. وتؤدي القدرة القتالية المتنامية لتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا إلى تفاقم الحالة الأمنية في دول حوض بحيرة تشاد. كما لا تزال الحالة في شمال شرق نيجيريا متوترة بسبب نشاط جماعة بوكو حرام. وبالمثل، فإن الوضع متوتر في تشاد، حيث لا تكتفي السلطات بمكافحة الجهاديين فحسب، بل تتصدى كذلك لتدفق اللاجئين من السودان المجاور، حيث يستمر النزاع الطويل الأمد. كما إن الحالة في مثلث ليبتاكو – غورما معقد أيضًا. وتستمر الهجمات الإرهابية ضد المدنيين والقوات المسلحة في المنطقة من دون هوادة. وفي الوقت نفسه، تنخرط مالي وبوركينا فاسو والنيجر في معركة لا هوادة فيها ومنسقة ضد الجماعات الإرهابية وتحرز تقدمًا في تحقيق استقرار الحالة على أراضيها.

إنما، على تلك الخلفية، تقطع معظم الجهات المانحة الغربية المساعدات عن الدول المتضررة لأسباب سياسية أو تفرض المزيد من الشروط عليها. ولذلك فإننا نرحب بالالتزام الذي أبدته دول المنطقة التي تتخذ، قدر المستطاع، إجراءات لمساعدة سكانها المحليين والمشردين. فيجب أن تسير الجهود المبذولة لتحسين الحالة الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية جنبًا إلى جنب مع التدابير الأمنية. فيجب أن يرى الناس، والشباب على وجه الخصوص، أن هناك آفاقًا لحياة طبيعية ومستقرة وآمنة في بلدانهم.

وتتولى دول الساحل والصحراء بنفسها زمام المبادرة في الحفاظ على السلام والأمن في المنطقة. وتشمل الأمثلة البارزة على ذلك إبرام مالي والنيجر وبوركينا فاسو ميثاق ليبتاكو – غورما بشأن الالتزامات المتبادلة في مجال الدفاع ومكافحة الإرهاب وتقدمها المطرد نحو إنشاء اتحاد كونفدرالي للدول – تحالف دول الساحل – كما أُعلن عنه في 6 تموز/يوليه في مؤتمر قمة دول الساحل في نيامي.

كل تلك الجهود تنشئ بنية جديدة بشكل أساسي في مجال الأمن والتنمية. ولا يقتصر الأمر على وقوف القوات المسلحة في هذه البلدان الثلاثة جنباً إلى جنب في تنفيذ عمليات مشتركة فعالة لمكافحة الإرهاب

فحسب، بل حددت حكوماتها أيضاً خطوات لتنسيق نهجها السياسي للتعاون الاقتصادي. إننا مقتنعون بأن نواياهم وأعمالهم تسعى في المقام الأول إلى تلبية تطلعات شعوبهم. ولكن ما لا يقل أهمية عن ذلك هو أن تلك الإجراءات تجسد ردًا على المحاولات المستمرة لفرض نماذج استعمارية جديدة على البلدان الأفريقية.

وتأتي مالي والنيجر وبوركينا فاسو في طليعة الدول التي تحارب الجماعات الإرهابية العابرة لأفريقيا وتستحق دعم المجتمع الدولي والبلدان الأفريقية على وجه الخصوص. إن أسباب قرار الدول الثلاث الانسحاب من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مفهومة: فقد فعلت ذلك ردا على الضغوط بل والتهديدات باستخدام القوة.

ونرحب في نفس الوقت برفع بعض الجزاءات. ونحن متفائلون، في ذلك الصدد، بشأن آفاق تحسن العلاقات في المنطقة بين تلك البلدان التي تواجه تحديات عديدة. ونحن مقتنعون بحكمة قادة غرب أفريقيا والساحل، فهم قادرون على شق طريقهم للخروج من الوضع الحالي. ونتوقع استئناف التفاعل البناء بين الطرفين على أساس المصالح المتبادلة بينهما.

ومن جانبنا، سنواصل تقديم المساعدة البناءة لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى ضمان الاستقرار في المنطقة. وسنواصل مساعدة دول الساحل على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك تعزيز القدرات القتالية للقوات المسلحة الوطنية وتدريب أفرادها العسكريين وموظفي إنفاذ القانون وتقديم المساعدات الإنسانية.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/55.